

توقيع اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة بين مصر وأمريكا وإسرائيل

«الكوزير» يحقق مكاسب كبيرة لصناعة النسيج والأقمشة المصرية ويوفر فرص عمل جديدة
تنفيذ الاتفاق فوراً وإيداع نصه كوثيقة في مجلس الشعب
مبارك يعقد لقاءين مهمين مع الممثل التجاري الأمريكى ونائب رئيس وزراء إسرائيل
المتحدث باسم رئاسة الجمهورية:

رسالة للرئيس من شارون حول تطلع إسرائيل لمزيد من التعاون الاقتصادى مع مصر
نستخدم العلاقات الثنائية مع إسرائيل وعملية السلام ليدعم كل منهما الآخر
اتفاق «الكوزير» انطلق بمبادرة من القطاع الخاص المصرى منذ أكثر من ثمانية أشهر

الاقتصادى. وأضاف أن أولمرت نقل إلى الرئيس مبارك رسالة من أرييل شارون رئيس وزراء إسرائيل عن التعاون الاقتصادى، وتطلع إسرائيل إلى مزيد من التعاون فى هذا المجال مع مصر، ومع أطراف ثالثة، وتجمعات أخرى. وذكر عبدالفتاح أننا مستعدون وليست لدينا مشكلات فى العلاقات مع إسرائيل، مادامت تسير فى إطار يضمن إتمام العملية السلمية

واستفادتها من ذلك، وأنا نستخدم الإطار السياسى والإطار الاقتصادى ليدعم كل منهما الآخر. وأوضح عبدالفتاح أن فكرة اتفاق «الكوزير» بدأت أساساً من القطاع الخاص المصرى فى مجال النسيج والأقمشة، حيث كان صاحب المبادرة الأولى فى طرح الحوار، وسافر وفد من القطاع الخاص إلى إسرائيل، والتقى مع نظرائه العاملين فى هذا المجال، ثم عندما حدث الاتفاق بينهما تطور الوضع إلى اتفاق بين الحكومات. وقال: ليس لدينا مشكلة، فنحن مرتبطون باتفاق سلام مع إسرائيل، ولدينا اتفاق نتحرك فيه على الأطر السياسية والاقتصادية، وبالتالي فالاتفاق الجديد يأتى ضمن الأطر الموجودة، ويحقق مصالح كبيرة لرجال الأعمال، والقطاع الخاص، وصناعات النسيج والأقمشة فى مصر، وبالتالي أقرت الحكومة هذا الاتفاق.

وأشار عبدالفتاح - رداً على أسئلة الصحفيين - إلى أن هناك مناخاً من التفاؤل فى اللحظة الراهنة يرجع إلى ما أبدته إسرائيل من التزام أكثر تجاه عملية السلام، وتجاه تنفيذ «خريطة الطريق»، وفى الوقت نفسه تحسین العلاقات الثنائية.

وأضاف أننا نأخذ هذا الالتزام على أنه التزام حقيقى، ونتعامل معه من جانبنا، ونتابع تنفيذه. وقال: نحن نستخدم كلا من العلاقات الثنائية، وعملية السلام ليدعم كل منهما الآخر.

ورداً على سؤال عن اتفاقية «الكوزير»، قال عبدالفتاح: إن الحديث عن اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة بدأ منذ نحو ثمانية أشهر أو أكثر.

وقعت مصر، وأمريكا، وإسرائيل بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة المعروف باسم «الكوزير». ويقضى البروتوكول بإنشاء سبع مناطق صناعية مؤهلة فى القاهرة الكبرى، والإسكندرية، ومنطقة قناة السويس، وتتمتع صادراتها إلى الولايات المتحدة بإعفاء من الرسوم الجمركية، حيث يحقق مكاسب كبيرة لصناعة النسيج والأقمشة المصرية ويوفر فرص عمل جديدة.

وقد تم التوقيع فى احتفال خاص بمقر مجلس الوزراء أمس شهده الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء، والسيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية، والسفير الأمريكى فى القاهرة ديفيد وولش، حيث وقعه عن مصر المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة، وعن أمريكا السيد روبرت زوليك الممثل التجارى، وعن إسرائيل السيد إيهود أولمرت نائب رئيس الوزراء، ووزير الصناعة والتجارة والعمل.

وأكد الدكتور مجدى راضى، المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء عقب التوقيع، أن البروتوكول سيدخل حيز التنفيذ فوراً، كما سيتم إيداع نصه كوثيقة فى مجلس الشعب. وكان الرئيس حسنى مبارك قد عقد صباح أمس لقاءين مهمين - قبل توقيع الاتفاق - مع كل من زوليك وأولمرت.

وصرح السفير ماجد عبدالفتاح، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، بأن الحديث - خلال لقاء الرئيس مع أولمرت - تناول الجانب السياسى فى ضوء التقدم فى العملية السياسية، والعمل على تنفيذ الانسحاب من غزة، وبعض مناطق الضفة، وضرورة أن يتلوه تنفيذ متتال لكل بنود «خريطة الطريق»، وأن ذلك يسهل اتخاذ خطوات إضافية، ويدعم تنفيذ اتفاق «الكوزير»، ووضعه موضع التنفيذ المتكامل من الجانبين.

وقال عبدالفتاح: إننا لا نستطيع أن نغفل أن الجانب السياسى له دور فى دفع الجانب



لحظة توقيع مصر على اتفاقية الكويز

في يناير المقبل للدخول بعد ذلك في اتفاق التجارة الحرة. ومن جانبه، صرح أولمرت بأن اتفاق «الكويز» تتجاوز فوائده العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وإسرائيل، ويعبر عن تطلعهما لتوثيق التعاون بينهما بمساعدة الولايات المتحدة، ويحقق المزيد من الاستقرار في العلاقات بين البلدين والمنطقة.

وأشاد أولمرت بالدور القيادي للرئيس مبارك، واتسامه بالحكمة واليقظة، والجهود التي يبذلها في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وأكد تعاون إسرائيل في تسهيل إجراء الانتخابات الفلسطينية الشهر المقبل، بمشاركة أهالي القدس الشرقية، وحرصها على الانسحاب من غزة وبعض مناطق الضفة. وقال: إننا ملتزمون بتنفيذ «خريطة الطريق». وكان الممثل التجاري الأمريكي قد أشار من جانبه إلى أهمية توقيع اتفاق «الكويز» خاصة أنه يأتي في الوقت الذي قامت فيه الحكومة المصرية بجهود طيبة لتحديث قطاع الصناعة، خاصة في مجال المنسوجات، وتعديل بعض القوانين المتعلقة بها. وأوضح زوليك أن اتفاق «الكويز» يتضمن تصدير منتجات أخرى غير المنسوجات والأقطان. وقال: إن الرئيس الأمريكي بوش يرغب في إيجاد فرص اقتصادية بطرق عملية.

وقال: إن واشنطن تعمل مع مصر بخصوص بعض النواحي التي تشكل جزءا من اتفاقية التجارة الحرة، وإن الجانبين اتفقا على إجراء مناقشات أكثر عمقا اعتبارا من يناير المقبل.

يذكر إن الدكتور أحمد نظيف قد التقى قبل توقيع الاتفاق بمكتبه أمس مع زوليك، كما عقد اجتماعا مماثلا مع أولمرت.

وقد عقد الرئيس، حينئذ، لقاء مع منتجي الأقمشة والمنسوجات، وطرح في هذا الاجتماع موضوع البدء في الاتفاق، وطلب الرئيس من رجال الأعمال أن يتحدثوا مع القطاع الخاص الإسرائيلي في هذا الشأن، وتم الاتفاق بين القطاع الخاص في الجانبين، لكن الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ نظرا لظروف الانتخابات الأمريكية.

وأضاف: الاتفاق ليس مصريا - إسرائيليا فقط، وإنما هو اتفاق مصري - إسرائيلي - أمريكي، ولا بد أن تكون الحكومة الأمريكية طرفا في الاتفاق، وفي تحديد عدد المناطق والمواصفات والنسب، وبالتالي تأجل هذا الموضوع نظرا لظروف الحملة الانتخابية الأمريكية، وعاود القطاع الخاص المصري بعد الانتخابات الحديث في الموضوع، ثم دخلت الحكومات، وبدأنا نتحدث على المستوى الرسمي،

وهذا الموضوع قديم، لكنني لا أستطيع أن أنفي أنه يأتي في إطار رؤية جديدة بأن الاقتصاد والسياسة يخدم كل منهما الآخر. وقال: إنه يجب الفصل بين اتفاقية «الكويز»، واتفاقية التجارة الحرة التي بدأنا التفاوض حولها مع الولايات المتحدة مع إدارة الرئيس كلينتون الثانية، وكانت لهم بعض الاشتراطات، وتم التعامل معها على مدى السنوات الأربع الماضية، وتقريبا انتهى تنفيذ الاشتراطات، وتبقت أمور بسيطة نتحدث بشأنها، وهناك وعد بالنظر في هذا الموضوع بشكل أكثر واقعية وعملية. وأشار إلى أن الكويز ليست شرطا للدخول في اتفاق التجارة الحرة الذي يتطلب الدخول أولا في اتفاقية «التيفا»، ونحن أعضاء فيها بالفعل، وهناك اجتماع